مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

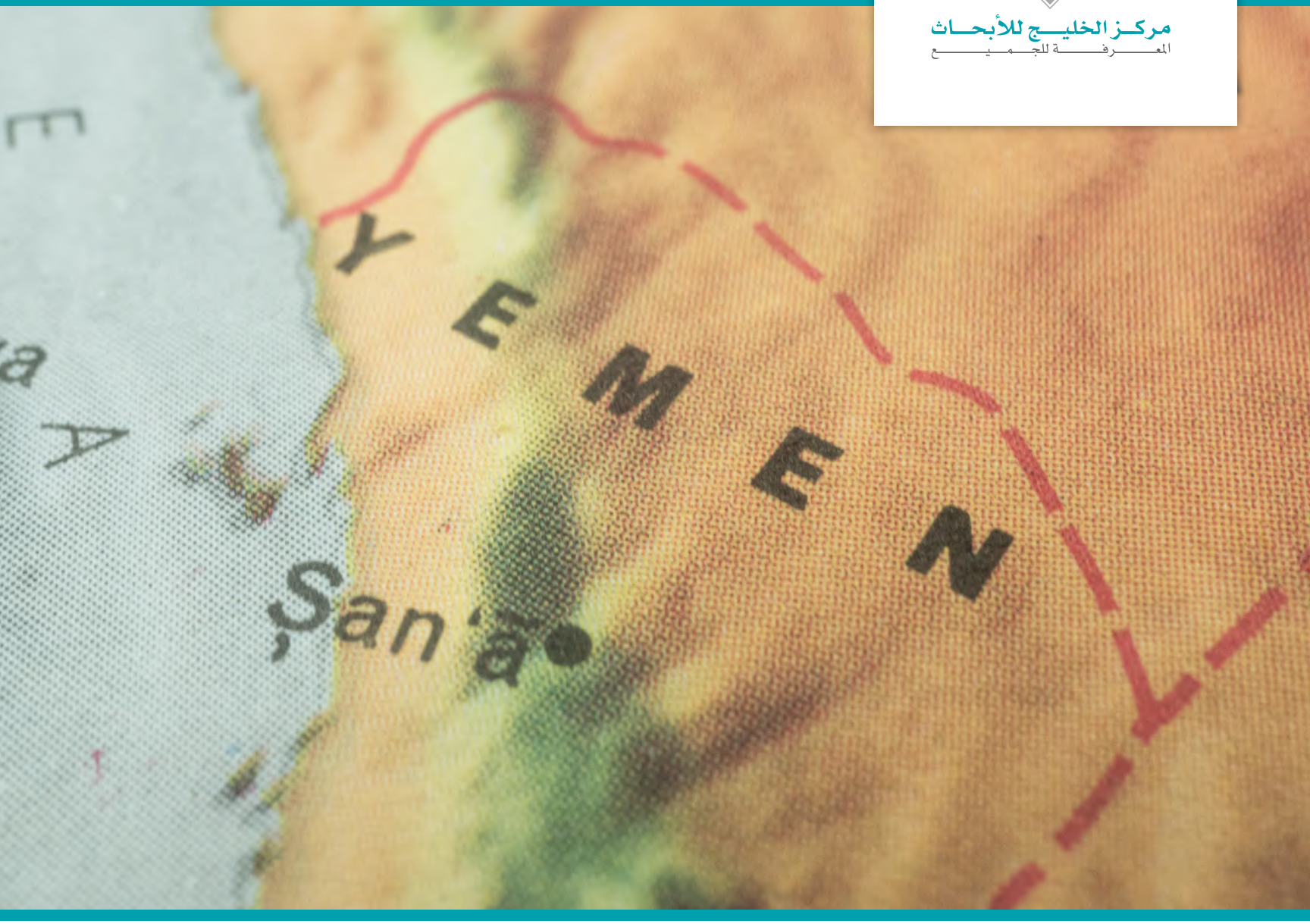

إعادة بناء الدولة اليمنية

ورقة بيضاء وخارطة طريق مقترحة

د. زيد بن علي الفضيل
مدير البرنامج الثقافي والإعلامي
مركز الخليج للأبحاث

مقدمة:

يمثل اليمن بتكوينه السياسي والاجتماعي قيمة مهمة للمملكة العربية السعودية بحكم الأرومة العربية الواحدة، والجوار الجغرافي الكبير، والعلاقات القرابية الواسعة بين أبناء البلدين، ولذلك كان اليمن وسيظل محل اهتمام ورعاية القيادة السعودية حاضرا ومستقبلا.

ويحكم ما يعيشه اليوم من اضطراب سياسي وأمني واسع، يجد مركز الخليج للأبحاث من واجبه تقديم ورقة بيضاء تستهدف المساهمة في إعداد خارطة طريق مُزمنة لإنهاء فتيل الأزمة في اليمن، وذلك انطلاقا من خبرته المنهجية، ومعرفته الأصيلة بحيثيات الملف اليمني، علاوة على علاقاته الجيدة بعديد من الشخصيات السياسية والوجاهية اليمنية.

على أن المركز يؤمن بأن ما تحتويه الورقة البيضاء من أفكار ورؤى هي عبارة عن مسودة منهجية قابلة للنقاش من قبل كل المعنيين الحريصين على إعادة اللحمة الوطنية ووقف كل أعمال العنف والصراع البيني بين مختلف المكونات اليمنية، بغية التأسيس لدولة عادلة تحفظ كل الحقوق لجميع المواطنين بعيدا عن أي إقصاء أو تهميش، وتقوم على نظام سياسي يتوافق عليه اليمنيون لبدء حياة أمنة، مستقرة، وواعدة بمشاريع تنموية كبيرة.

أشير إلى أن هذه الورقة البيضاء تأتي استكمالا للورقة السابقة التي تم نشرها من قبل مركز الخليج للأبحاث بعنوان **«مسارات بناء الدولة اليمنية: قراءة في البعد التاريخي واستحقاق الواقع المعاصر»**.

كما تأتي بعد انعقاد اللقاء التشاوري الجنوبي بمدينة الرياض، والذي جاء في إطار الجهود السعودية المبذولة لتحقيق فرص السلام والاستقرار في اليمن، وتوفير أفضل الممكنات لبناء حوار منهجي بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية.

كما تنطلق الورقة من رؤية شاملة لطبيعة وحيثيات الصراع الدولي وتأثير ذلك على اليمن وبخاصة في السواحل الغربية والجنوبية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن حيث مضيق باب المندب. وهو ما تتنافس القوى الدولية والإقليمية على السيطرة عليه وإيجاد مواقع نفوذ استراتيجية لها في مختلف المناطق المطلة سواء في القرن الأفريقي أو مستقبلا على الأرض اليمنية في حال استفحال النزاع وتزايد وتيرة الصراع البيني بين مختلف المكونات اليمنية، وهو ما تهتم له الورقة البيضاء وجعلته أمامها حال إعدادها للمسار المقترح القاضي بإنهاء فتيل الأزمة القائمة وتحقيق المصالح الوطنية الشاملة.

(I) اللقاء التشاوري الجنوبي:

انطلق في ١٨ يناير ٢٠٢٦ بمدينة الرياض اللقاء التشاوري الجنوبي بحضور قيادات ومشايخ وأعيان من مختلف محافظات جنوب اليمن.

وأكد المجتمعون في بيان قرأه أبو زرعة المحرمي عضو مجلس القيادة اليمني، أن «الاجتماع يأتي تعبيراً عن إرادة جنوبية جامعة، يمثلها قيادات الجنوب على مختلف شرائحهم ومحافظاتهم، تبحث عن الحل العادل والآمن والمضمون للقضية الجنوبية، بعيداً عن أي مسارات تصعيدية أو محاولات لخلق صراعات جانبية لا تخدم الجنوب وقضيته ولا مستقبله».

وأكد المحرمي في بيانه بأن موقف المملكة العربية السعودية داعم ومتوافق مع مطالب الشعب الجنوبي العادلة، ويدعم حقه في إيجاد حل سياسي شامل يضمن كرامته وأمنه واستقراره ومستقبله، دون فرض شروط مسبقة أو سقوف سياسية، وبما يضمن حق الشعب الجنوبي في تحديد مستقبله السياسي وتقرير مصيره.

وواقع الحال فيأتي الموقف السعودي الداعم للقضية الجنوبية انطلاقا من موقفها الرئيسي والاستراتيجي الداعم لليمن جملة وتفصيلا وذلك منذ بدايات القرن العشرين ابتداء بما تم الاتفاق عليه في معاهدة الطائف عام ١٩٣٤م وصولا إلى اليوم، والذي تكلل بقرارها التاريخي بدعم الشرعية اليمنية في مارس ٢٠١٥م، وتأكيد ذلك في يناير ٢٠٢٦م.

وفي الإطار ذاته تؤمن المملكة العربية السعودية بأن استقرار اليمن وتمتع أبنائه باستحقاقاتهم الوطنية هو أمر مهم ومستحق، ولذلك كانت ولا تزال حريصة على جمع الصف اليمني للوصول إلى توافق بيني بما يعزز من قواعد مرتكزات السلام والأمن اليمني ويوقف حالة الاحتراب البينية، بُغية التوافق على صيغة سياسية يتفق عليها اليمنيون وتقرها جميع الأحزاب والمكونات السياسية والاجتماعية في اليمن.

(٢) أسباب انعقاد اللقاء التشاوري الجنوبي:

لقد جاء القرار بجمع الجنوبيين للتشاور بمدينة الرياض نتيجة لهجوم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي (والذي تم حله لاحقا) على المعسكرات الحكومية في حضرموت والمهرة، وسيطرته على المحافظتين بدعم خارجي، وهو ما رفضته حكومة الشرعية اليمنية وأزعج القيادة السعودية التي عملت على إنهاء الأزمة بالحلول المرضية عبر رئيس اللجنة الخاصة اللواء محمد عبيد القحطاني، لكن جهودها فشلت أمام إصرار الزبيدي على تثبيت سيطرته العسكرية وفرض أمر واقع بدعم خارجي، ثم إمعانه في التمرد بإعلانه الدستوري المنفرد الذي يُشرع فيه من طرف واحد قانونية انفصال الجنوب اليمني عن سلطة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا.

وكان أن أدى ذلك إلى حدوث تباين حاد بين رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، حيث عبَّر أربعة من الأعضاء وهم: عيدروس الزبيدي وفرج البحسني وطارق صالح وأبو زرعة المحرمي، عن تأييدهم للإعلان الدستوري الذي أصدره الزبيدي، علاوة على عدد من الوزراء الجنوبيين، فيما أبدى الرئيس رشاد العليمي وبقية الأعضاء رفضهم لذلك، لكونه ناتج عن قرار فردي خارج عن السياق القانوني،

ولا يتوافق مع مخرجات الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣ - ٢٠١٤م والذي كانت القضية الجنوبية حاضرة فيه بقوة، كما لا يتوافق مع حيثيات مجلس القيادة الرئاسي للجمهورية اليمنية الموحدة والذي ينتمي إليه الزبيدي ورفاقه المؤيدين له.

> **تم جمع عدد غير قليل من الشخصيات الجنوبية في اللقاء التشاوري السالف الذكر بمدينة الرياض، والذي سيعقبه لقاءات متعددة للوصول إلى صيغة سياسية متفق عليها من قبل الجنوبيين أولا، ومن قبل حكومة الشرعية اليمنية أيضا**

ومع استفحال الخلاف بين الطرفين، وإصرار الزبيدي على تنفيذ ما قرره بدعم مشوب من قبل الإمارات العربية المتحدة، استنجد الرئيس رشاد العليمي وحكومته الشرعية المعترف بها دوليا بالقيادة السعودية، كونها قائدة التحالف الرسمي لدعم الشرعية، والجار الكبير لليمن، وكان أن استجابت الحكومة السعودية في حينه، وحاولت الوصول إلى مخرج سياسي آمن، وفق ما عبر عنه سمو وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان عبر منصة (X) في خطابه للجنوبيين، والذي استجاب له عضويين من أعضاء مجلس القيادة الرئاسي المؤيدين للزبيدي وهما: أبو زرعة المحرمي وطارق صالح، وتمنع عن الاستجابة الزبيدي والبحسني، وهو ما صاعد من وتيرة الأحداث، وجعل المملكة العربية السعودية تتدخل بحزم، بعد أن غادرت القوات الإماراتية بطلب من حكومة الشرعية اليمنية، واستعاد الجنوب اليمني هدوئه السياسي الذي كان سيزول.

وبذلك تم جمع عدد غير قليل من الشخصيات الجنوبية في اللقاء التشاوري السالف الذكر بمدينة الرياض، والذي سيعقبه لقاءات متعددة للوصول إلى صيغة سياسية متفق عليها من قبل الجنوبيين أولا، ومن قبل حكومة الشرعية اليمنية أيضا.

أشير إلى أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣ – ٢٠١٤م والذي يعد المرجعية القانونية لأي إطار سياسي يمني قد نص على بناء دولة يمنية اتحادية واحدة تنقسم إلى ٦ أقاليم، أربعة منهما في الشمال اليمني وهم: إقليم سبأ وأزال والجند وتهامة، واثنان منهما في الجنوب اليمني وهما إقليم حضرموت في الجنوب الشرقي ويشمل محافظة حضرموت والمهرة وشبوة وأرخبيل سقطرى، وإقليم عدن في الجنوب الغربي ويشمل بقية المحافظات الجنوبية كأبين ولحج والضالع وغيرها.

(٣) إشكالات التقسيم الجغرافي للأقاليم اليمنية:

قسم القائمون على مسار بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل اليمن إلى ستة أقاليم وفقا للتقارب القبلي والمذهبي والجغرافي، وكان أن قسم الشمال إلى أربعة أقاليم منها ما له إطلالة بحرية كإقليم الجند وإقليم تهامة، فيما يتعذر ذلك على إقليم أزال وسبأ، كذلك فيتمتع إقليم سبأ بموارد اقتصادية بوجود حقول النفط في إطاره الجغرافي، وكذلك الحال في إقليم حضرموت، فيما ينعدم هذا المورد في بقية

الأقاليم، على أن إقليم أزال وهو الإقليم الأكثر كثافة سكانية، كما تتميز قبائله بالقوة العسكرية قد حرمت من معظم الموارد الاقتصادية سواء كانت نفطية أو سمكية أو حتى زراعية كما هو الحال في إقليم الجند الذي يتمتع بخصوبة عالية وإنتاج زراعي غزير.

كل ذلك يمكن أن يكون مهددا باندلاع حروب بينية لإعادة رسم الخريطة الإقليمية بالشكل المناسب، وهو ما ينذر باستمرار حالة الاقتتال البيني من جهة، كما يفتح بابا للتدخل الخارجي سواء كان بهدف زرع وجود له في جنوب شبه الجزيرة العربية، أو بهدف محاصرة السعودية من خاصرتها الجنوبية.

وإذا كان الاقتصاد مشكلا لهوية الصراع في الأقاليم الشمالية، فإن التباين المجتمعي والخلاف التاريخي هما مرتكزا الصراع في الإقليمين الجنوبيين الشرقي والغربي، حيث يرى جمهور كبير من أبناء حضرموت بأنهم هوية مستقلة، ليس لها أي ارتباط بالهوية اليمنية، ويرون وفق ذلك استقلالهم بذاتهم عن الجنوب اليمني أو العربي في حال نشوء دولة لهم بذلك، كما يُبدي كثير منهم رغبتهم في الانضمام سياسيا للملكة العربية السعودية، وفي المقابل وفي حال عدم استقلالهم بهويتهم الذاتية فلديهم قبول بالاستمرار في إطار الوحدة اليمنية الاتحادية بإقليمهم الخاص.

إقليم أزال وهو الإقليم الأكثر كثافة سكانية، كما تتميز قبائله بالقوة العسكرية قد حرمت من معظم الموارد الاقتصادية سواء كانت نفطية أو سمكية أو حتى زراعية كما هو الحال في إقليم الجند الذي يتمتع بخصوبة عالية وإنتاج زراعي غزير

على أن ذلك يفتح الباب لبقية المحافظات كالمهرة التي صرح بعض قادتها بإيمانهم بدولة الوحدة وفق الأقاليم الاتحادية، وإن لم، فسيعمدون إلى الاستقلال بمحافظتهم وربما الانضمام لسلطنة عمان بحكم حدودهم المشتركة معها. وكذلك الحال في بقية المحافظات الشرقية والغربية من الجنوب اليمني، علاوة على أبناء أرخبيل سقطرى الذين ارتبط كثير منهم خلال الفترة الماضية بالهوية الإماراتية مما يسمح مستقبلا في حال التشظي بالارتباط بدولة الإمارات.

هذا السياق وإن كان قد يبدوا مناسبا في جانب منه للمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، لكنه

سيفتح الباب للتدخل الخارجي وبخاصة من قبل الإمارات العربية المتحدة، والهند، وغيرهما من الدول، على أن الأخطر أن يكون ذلك باب تدخل منه إسرائيل كما هو الحاصل في القرن الأفريقي وما تستهدفه في أرض الصومال.

(٤) قراءة في الرؤية السياسية السعودية:

وهكذا وفي ظل حالة التعقيد الواسعة التي بلغتها الأوضاع في الجنوب اليمني بخاصة جراء وضوح حالة التباين بين الإقليم الشرقي المكون من شبوة وحضرموت والمهرة مع باقي المحافظات والمناطق في الإقليم الغربي من الجنوب، ناهيك عن طبيعة الإشكال مع الأقاليم الشمالية، والتي ليس بالضرورة أن تكون مكوناتها السياسية والمجتمعية موافقة على حدود كل إقليم منها.

بالنظر إلى ذلك يجب أن تكون الرؤيا السياسية السعودية مدركة لحيثيات الأمر، كما من المهم أن تبدأ بإعادة رسم خارطة سياسية وأمنية دقيقة تأخذ بالحسبان طبيعة التعقيد الحاصل، دون الانزلاق في أي منحدر يمني سواء على الصعيد الشمالي أو الجنوبي.

أولا/ أهمية الوحدة اليمنية سعوديا

أمام ذلك يبرز تساؤل مهم وهو: ما أهمية الوحدة اليمنية سياسيا للمملكة العربية السعودية؟ وواقع الحال فإذا كانت السعودية في وقت مضى غير مرحبة بالوحدة اليمنية لأسباب سياسية واقتصادية متعلقة بظرفية ذلك الوقت، فإنها اليوم تعلن دعمها لحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دوليا بوصفها حكومة للجمهورية اليمنية الموحدة، وبالتالي فإن أي إخلال بذلك سيكون من نتائجه المباشرة فقد السبب القانوني لوجود التحالف العربي، وانتهاء أي علاقة مؤسسية بحكومة اليمن، وترك اليمن بعد ذلك لخلاصه الذاتي، وهو ما يسمح للحوثيين بالتقدم جنوبا وإعادة سيطرتهم على كامل الأرجاء اليمنية بعيدا عن أي تفاهم سعودي وإقليمي، وحتما فذلك مرفوض سعوديا وإقليميا أيضا، مما يدخل المنطقة في نفق مظلم من الصراعات البينية التي ستسبب الكثير من الخسائر الاقتصادية والأمنية.

عليه فالوحدة اليمنية في الوقت الراهن ليست خيارا بل واجبا استراتيجيا، وليس ذلك متعلق باليمن وحسب، بل بجميع الدول العربية وبخاصة دول المشرق العربي الذي تستهدف إسرائيل تقسيمها إلى دويلات عرقية وطائفية، وليس أحد بمنأى عن ذلك إن أخذت السبحة في التداعي. من هذا المنطلق يجب أن تبني الرؤيا السياسية السعودية استراتيجيتها الحالية والمنظورة لليمن.

ثانيا/ خارطة طريق

في إطار كل ما سبق بات مهما على الصعيد السعودي التفكير في التأسيس لخارطة طريق تساعد اليمنيين على بناء رؤية سياسية جديدة تكون مفتاحا لإنهاء فتيل الأزمة، لاسيما وأن اليمن يعيش تبعثر كبير يمكن أن يؤدي إلى تمزقه أشلاء، وهو ما يجب منعه بأي شكل من الأشكال، إضافة إلى حالة التباين في المصالح السياسية والاقتصادية إقليميا وما يمكن أن تسببه من صراعات مستقبلية على الصعيد الاستخباري والأمني، ولذلك فأتصور بأن الإرادة السياسية السعودية تقتضي السير في مسارين متوازيين لحل القضية اليمنية.

المسار الأول: التسوية مع الشمال

يقوم المسار الأول على إغلاق ملف الصراع اليمني عبر استلهام تجربة سياسية سابقة تم إقرارها في عام ١٩٧٠م بين الملكيين والجمهوريين والذي دامت الحرب بينهما قرابة ٨ سنوات، فكان أن توافق الطرفان بوساطة وتدخل سعودي في حينه على إقرار آلية المصالحة الوطنية التي بموجبها شكل رئيس الوزراء الجمهوري محسن العيني حكومته الثانية وضمت شخصيات ملكية وأخرى من مختلف الأطياف السياسية والقبلية، مع دمج بعض العناصر الملكية في مؤسسات الدولة العليا كالمجلس الجمهوري، والمجلس الوطني، علاوة على الحكومة. وبموجبه باركت السعودية هذا التوافق واستقبل الملك فيصل في ٢٣ إبريل ١٩٧٠م وفدا يمنيا رسميا ضم شخصيات من الفريقين برئاسة الفريق حسن العمري وضم الشيخ عبد الله الأحمر ومحسن العيني وأحمد الشامي وعدداً كبيراً من المشايخ والعلماء والوزراء، وكان ذلك إيذانا باعتراف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية.

هذا السياق يمكن اليوم استلهامه اليوم في التأسيس لإجراء سياسي يحقق التوافق البيني بين حكومة الشرعية وقيادات الحوثيين في صنعاء ومن معهم من المكونات والشخصيات السياسية والوجاهية، ويتم الوصول إلى حل جامع مع تقديم مختلف التنازلات من الجانبين كما حدث في المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م في مقابل تحقيق المصالحة الوطنية والدخول في سلام شامل. وحتما فإن بلوغ ذلك سينهي هذه الحرب الدامية التي خسر فيها اليمن بشكل كبير، وسمح للقوى الخارجية في التدخل السافر وبخاصة جمهورية إيران التي وجدت فراغا فتسربت إليه، كما سيعيد اليمن إلى حضنه العربي الخليجي، وذلك هو المراد.

المسار الثاني: المسار الصحيح لإعادة بناء الدولة

وهكذا فإن تحقيق المصالحة الوطنية ستعيد الحياة لمخرجات الحوار الوطني الشامل والتي أقر اليمنيون بمختلف مكوناتهم السياسية والمجتمعية أغلب قراراته، وبقي التوافق على طبيعة وشكل بناء الدولة، حيث أبدى المؤتمر الشعبي العام وجماعة الحوثي تحفظهما على إقامة ٦ أقاليم بنظام اللامركزية الاتحادي، وهو أحد أسباب تفجير الصراع البيني لاحقا.

على أن هذا المسار يحمل في طياته إسفين الخراب لواقع السلام الأهلي في اليمن كما تم إيضاحه سابقا، وبالتالي فالإصرار عليه ينسف كل مخرجات الحوار الأخرى التي تم التوافق عليها، وفي ذلك ضرر كبير من جهة، وعدم تحلي بالوعي السياسي الوطني من جهة أخرى، ولذلك يمكن القول بأن تقوم المملكة العربية السعودية بدعم إقرار مسار بناء دولة لامركزية إداريا وليس سياسيا، وفق آلياتها المتفق عليها، وبشكل يحفظ الشراكة العادلة عبر سلطة شرعية واحدة، وجيش وطني واحد، وعلم واحد، ومؤسسات سياسية وسيادية واحدة، تُدار فيها الأقاليم بصلاحيات واسعة بما يُنهي التهميش، ويمنع إعادة إنتاج الأزمات.

وتقوم فلسفة الحكم اللامركزي إداريا على اعتراف السلطة المركزية بوجود مصالح محلية متمايزة عن المصالح العامة للدولة يجب على الدولة مراعاتها، مما يستدعي اكساب السلطات المحلية شخصية معنوية خاصة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وقيام السلطة المحلية على أساس الانتخاب الشعبي بعيدا عن الدفع باتجاه التقسيم أو التمهيد للتقسيم عبر المطالبة بالنظام الفيدرالي أو بأشكال من الإدارة السياسية كنظام الحكم الذاتي بما سمي مؤخراً بالإدارة اللامركزية الموسعة.

وواقع الحال فيحقق هذا المسار غاياته الشعبية من حيث تمكين القوى المحلية في إدارة شؤونها والنهضة بأحوالها، وفي المقابل الاستفادة من خير الوطن بأكمله والتمتع بمزاياه سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

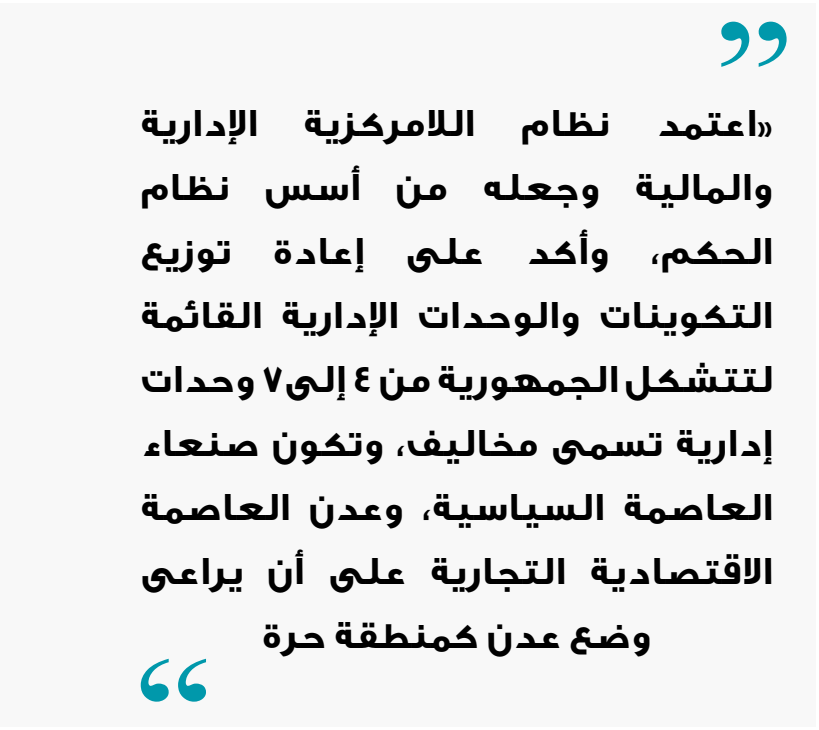

«اعتمد نظام اللامركزية الإدارية والمالية وجعله من أسس نظام الحكم، وأكد على إعادة توزيع التكوينات والوحدات الإدارية القائمة لتتشكل الجمهورية من ٤ إلى ٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف، وتكون صنعاء العاصمة السياسية، وعدن العاصمة الاقتصادية التجارية على أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة

كما يتوافق مع ما تم الاتفاق عليه في وثيقة العهد والاتفاق عام ٩٩٤ام والذي «اعتمد نظام اللامركزية الإدارية والمالية وجعله من أسس نظام الحكم، وأكد على إعادة توزيع التكوينات والوحدات الإدارية القائمة لتتشكل الجمهورية من ٤ إلى ٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف، وتكون صنعاء العاصمة السياسية، وعدن العاصمة الاقتصادية التجارية على أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة، كما يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة، ويتمتع مجلس الحكم المحلي بصلاحيات إدارية ومالية كاملة ويعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفاعليات الثقافية الأخرى، وفقاً للسياسة العامة للدولة»؛ مع الإشارة إلى أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل قد حدد مخاليف اليمن في ستة أقاليم.

أخيرا:

يمكن القول بأن مسار الدولة الموحدة وفق نظام اللامركزية إداريا هو الأمثل لحكم اليمن حاضرا ومستقبلا، حيث يعطي الاستقلال الإداري لجميع الأقاليم مع الحفاظ على الوحدة الجامعة، ويمنع أي تشظي يُعطيه النظام الفيدرالي وبخاصة في إطار المحافظات الجنوبية، التي تملك القابلية لذلك، كما أن موقعها الاستراتيجي يجعل منها مكانا للاستقطاب الدولي ومركزا للتنافس بهدف السيطرة عليها مستقبلا، لكونها تطل على سواحل بحر العرب وخليج عدن وصولا إلى مضيق باب المندب.

وفي هذا الإطار يمكن للمملكة العربية السعودية بوصفها راعيا للحوار اليمني البيني على مختلف أشكاله واتجاهاته، أن تساهم في مساعدة اليمنيين للخروج من أزمتهم السياسية الخانقة، بتقديم رؤية شاملة تفتح الباب لبلوغ حلول سياسية تنهي حالة الصراع الممتد لعقود عديدة، ويمكن لمركز الخليج للأبحاث بحكم خبرته ومعرفته الأصيلة أن يساهم في إعداد خارطة طريق مزمنة لإنهاء فتيل الأزمة في اليمن.

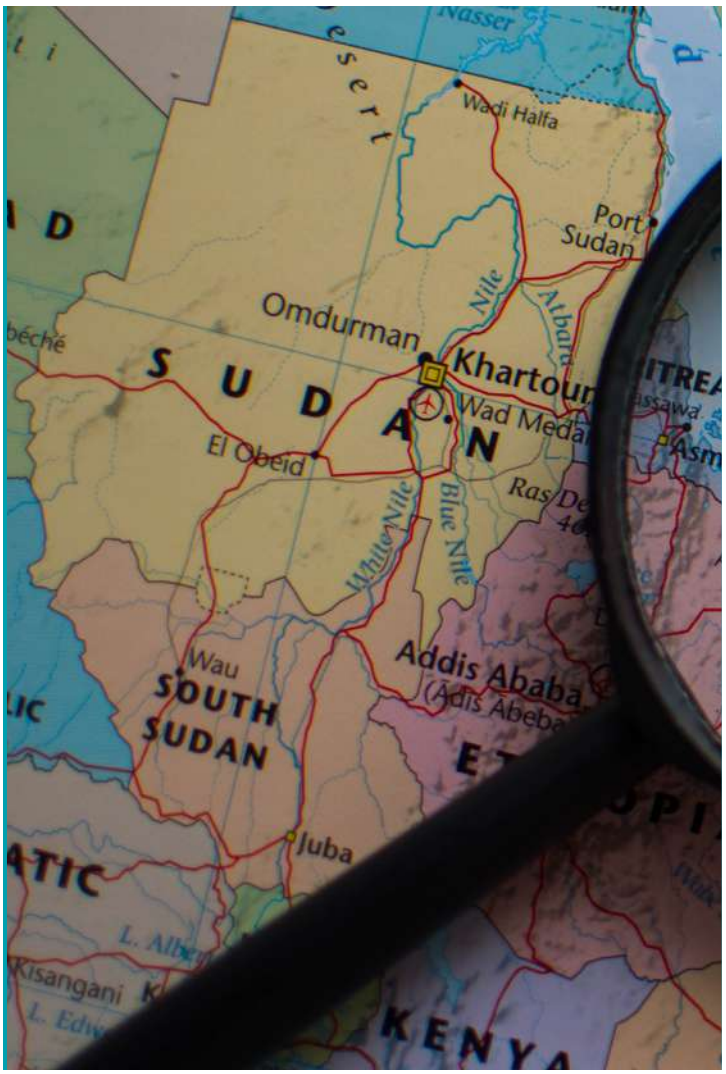

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64